نقص التغذية حول العالم: أثر صدمة أسعار الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨

الأزمات تؤثر على الفقراء والضعفاء

الرسالة الرئيسية

تسببت الأزمات الغذائية والاقتصادية في آثار عميقة على البلدان الصغيرة المعتمدة على الواردات، وبخاصة في أفريقيا. وتمكنت بعض البلدان الكبرى من عزل أسواقها عن الأزمة من خلال سياسات التجارة التقييدية وحماية مستهلكيها عن طريق شبكات الأمان. غير أن عزل التجارة أدى إلى زيادة الأسعار وتقلبها في الأسواق الدولية.

تباين الأثر المتوقع لصدمة أسعار الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ على عدد ناقصي التغذية تبايناً ملحوظاً بين مختلف الأقاليم وفرادى البلدان.[١] وكانت مختلف أوضاع التجارة الصافية (مثل التصدير أو الاستيراد) ومختلف استجابات السياسات لصدمات الأسعار والدخل هي السبيل لتحقيق جملة النتائج. وتأثرت في العادة البلدان الفقيرة والمستوردة للغذاء أكثر من غيرها بتأرجح الأسعار في الأسواق الدولية. فهذه البلدان لا تمتلك سوى القليل من الاحتياطيات وليس لديها من موارد الميزانية ما يكفي لشراء الأغذية بأسعار مرتفعة؛ ولم يكن بوسعها أيضاً أن تختار فرض قيود على الصادرات، ولم يكن أمامها سوى تحمل تبعات الأزمة، وارتفعت أسعار الأغذية الأساسية المحلية ارتفاعاً كبيراً في تلك البلدان التي يقع معظمها في أفريقيا. ويبين الشكل ١ تباين اتجاهات نقص التغذية في أفريقيا وآسيا. وظل عدد ناقصي التغذية فيما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ثابتاً تقريباً في آسيا (زيادة بنسبة ٠,١ في المائة)، بينما ازداد عددهم بنسبة ٨ في المائة في أفريقيا.

وكانت سياسات التجارة عاملاً مهماً في تحديد النتائج، حيث فرضت بلدان كثيرة قيوداً على الصادرات أو قلصت الحواجز أمام الواردات. وبالإضافة إلى سياسات التجارة كان إطلاق المخزون العام وتقديم إعانات للمستهلكين من بين أكثر التدابير المتخذة شيوعاً في البلدان التي سعت إلى احتواء مشكلة ارتفاع أسعار المواد الغذائية.[٢]

وظهرت عموماً ثلاث مجموعات رئيسية من البلدان تميَّزت بقدرتها على الحد من صدمة الأسعار أو التخفيف من آثارها. ويصور الشكل ٢ هذه المجموعات وما مرت به من تجارب ضمن بعدين اثنين: النسبة المئوية للتغيُّر في أسعار الأغذية المحلية بالقيمة الحقيقية خلال

الشكل ١

نقص التغذية في العالم: اتجاهان مختلفان اختلافاً كبيراً بعد الأزمات

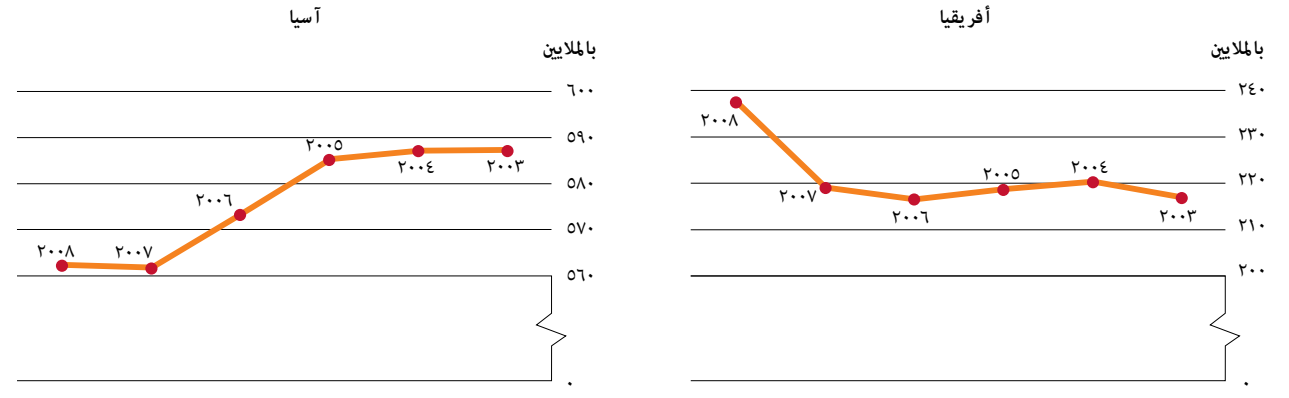

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٨، والنسبة المئوية للتغيُّر في عدد ناقصي التغذية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٩. ولم تطرأ في المجموعة الأولى سوى زيادات طفيفة نسبياً في الأسعار المحلية خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٨، واقترن ذلك بالتحرك نحو تقليص نقص التغذية. وتظهر هذه البلدان بالقرب من أدنى الجهة اليمنى من الشكل. وأما المجموعة الثانية التي تقع بالقرب من أعلى الناحية اليمنى من الشكل فقد شهدت زيادات كبيرة نسبياً في الأسعار المحلية، ولكنها أحرزت تقدماً في الحد من نقص التغذية. وأخيراً، طرأت أيضاً زيادات كبيرة نسبياً في الأسعار المحلية لدى المجموعة الثالثة ولكنها تعرضت لارتفاع في معدلات نقص التغذية. وتقع هذه البلدان في الجانب الأعلى من يسار الشكل.

واستخدمت المجموعة الأولى من البلدان جملة تدابير شملت فرض قيود على التجارة، وإنشاء شبكات أمان، وتحرير المخزون. وسمح ذلك لبلدان تلك المجموعة بحماية أسواقها الغذائية من الاضطرابات الدولية، ولكن فعالية تلك السياسات تتوقف على امتلاك الموارد اللازمة لتنفيذ تلك السياسات. وتتطلب برامج شبكات الأمان الشاملة (مثلما في البرازيل) نفقات قد يعجز الكثير من البلدان عن تحملها، وبخاصة في أثناء الأزمات. وتسفر قيود التصدير عن خسائر في الإيرادات الحكومية وتقلل احتمالات المكاسب التي يمكن أن يحققها المزارعون عن طريق زيادة إنتاجهم استجابة لارتفاع الأسعار. وينطوي الاحتفاظ بمخزون غذائي على تكلفة باهظة، وهو ما يعني أن المخزونات ربما لا تكون متاحة في البلدان الفقيرة قبل اندلاع الأزمة لتعويض أي نقص في الإنتاج المحلي. وتظهر المجموعة الأولى من البلدان، بما فيها الصين والهند، في أدنى الجهة اليمنى من الشكل ٢. ومما يؤسف له أن القيود على التصدير أدت إلى مفاقمة زيادات الأسعار في الأسواق الدولية وعمقت آثار نقص الأغذية في البلدان المعتمدة على الواردات.

واستفادت المجموعة الثانية من ارتفاع الأسعار بالنظر إلى أن أغلبية الفقراء في تلك البلدان بائعون صافون للغذاء. وارتفع دخلهم عموماً في ظل ارتفاع الأسعار حتى وإن تقلصت جزئياً بعض الأرباح نتيجة لارتفاع أسعار مدخلات من قبيل الأسمدة أو البذور أو الوقود. وغالباً ما تكون تلك البلدان مُصدِّراً صافياً للغذاء وتتوزع فيها الأراضي توزيعاً متساوياً تقريباً (يعني ذلك ازدياد عدد المزارعين الذين لديهم فائض للبيع). وتظهر هذه المجموعة من البلدان، بما فيها تايلند وفييت نام، في الأغلب في أعلى الجهة اليمنى من الشكل ٢.

الشكل ٢

الاختلافات بين البلدان في القدرة على الصمود في وجه صدمات أسعار المواد الغذائية

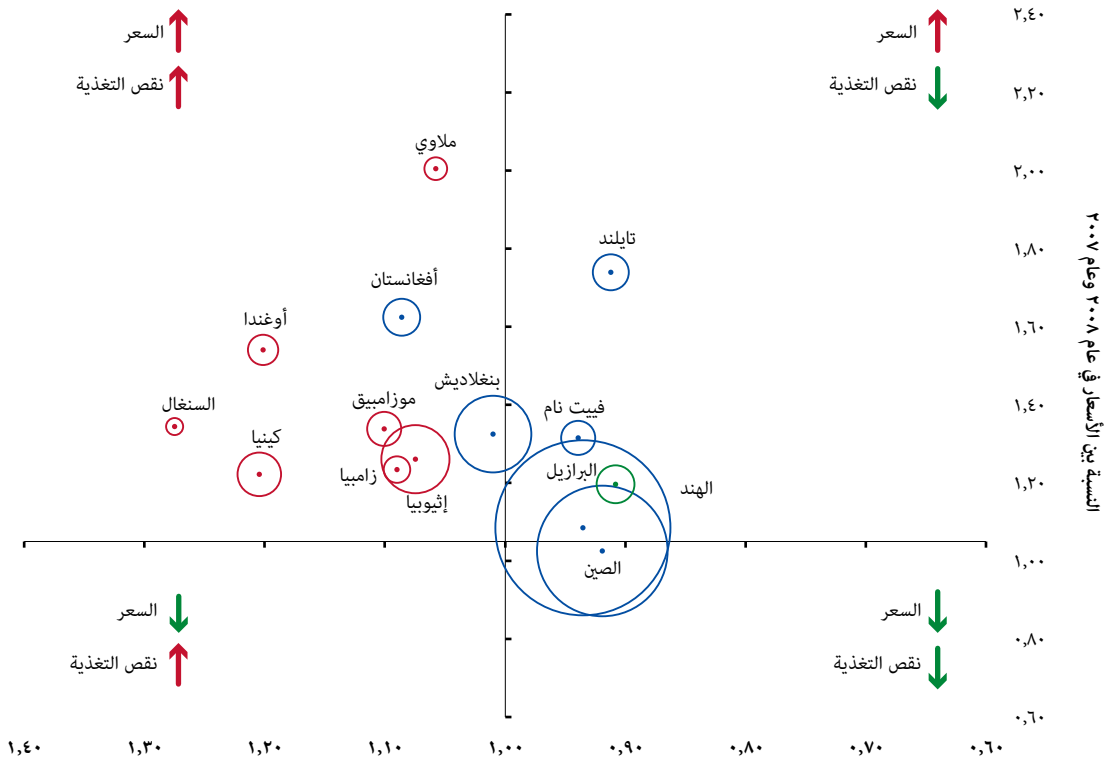

النسبة بين عدد الأشخاص ناقصي التغذية في عام ٢٠٠٩ والفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

ملاحظات: يتناسب حجم الفقاعات مع عدد ناقصي التغذية في عام ٢٠٠٨. وتظهر البلدان الأفريقية باللون الأحمر، والبلدان الآسيوية باللون الأزرق، وبلدان أمريكا اللاتينية باللون الأخضر.
الأسعار المستخدمة هي أسعار تجزئة الأغذية الأساسية بعد تعديلها لمراعاة التضخم في الأسواق الرئيسية ومرجّحة بعدد السكان في كل سوق وبحصة الطاقة المستهلكة في كل نوع من أنواع الأغذية الأساسية
مصدر البيانات الأولية: منظمة الأغذية والزراعة.

وتتألف المجموعة الثالثة من بلدان تعتمد عموماً على الواردات الغذائية. وتأثرت هذه البلدان بالارتفاع في الأسعار الدولية للسلع الغذائية ولم يكن لديها عموماً مخزونات كافية ولم تمتلك موارد الميزانية التي تمكنها من توفير حماية كافية للأمن الغذائي للفقراء. وتحملت تلك البلدان تبعات الأزمة (انظر البلدان الواقعة أعلى الجهة اليسرى من الشكل ٢). وكانت كميات الأغذية التي استوردها الكثير من تلك البلدان تجارياً أقل بكثير من المطلوب نتيجة لنقص النقد الأجنبي واضطرت إلى طلب مساعدات خارجية ومعونة غذائية. مثال ذلك أن حكومة بوركينا فاسو باعت الحبوب بأسعار مدعومة ولكنها اضطرت إلى الاعتماد على برنامج الأغذية العالمي لمساعدة ٦٠٠ ٠٠٠ مستفيد (من خلال التغذية المدرسية ومراكز صحة الأم والطفل) في عام ٢٠٠٨. وباعت الحكومة الإثيوبية ما يقرب من ١٩٠ ٠٠٠ طن من القمح من احتياطي الحبوب لما يقرب من ٨٠٠ ٠٠٠ من فقراء المناطق الحضرية، واستوردت ١٥٠ ٠٠٠ طن من القمح فيما بين أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ لتلبية الطلب في المناطق الحضرية، بينما قام برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية بتوصيل ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ طن من الأغذية لتلبية احتياجات العدد المتزايد من السكان المحتاجين إلى مساعدة غذائية.

تعديل منهجية منظمة الأغذية والزراعة لقياس الجوع

طلبت لجنة الأمن الغذائي العالمي في اجتماعها الذي عقد في عام ٢٠١٠ من المنظمة استعراض منهجيتها لتقدير نقص التغذية حتى يمكن توفير تحديثات في مواعيد أنسب ومراعاة كل المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك تحليل العدد الكبير من الاستقصاءات الأسرية التي باتت متاحة في السنوات الأخيرة. وهكذا، فإن هذه السنة تشهد تحولاً في الوقت الذي تعكف فيه المنظمة على تعديل منهجيتها. ولذلك، لا يتضمن تقرير هذا العام عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم أي تحديث لتقديرات أعداد الأشخاص ناقصي التغذية في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ كما لم يتم إجراء أي تقدير للأعداد في عام ٢٠١١.

وسوف تجري المنظمة في إطار تحسين منهجيتها عدة تعديلات تشمل تعديل طريقة تقييم كيفية تأثر نقص التغذية بالتغييرات التي تطرأ على فرص الحصول على الغذاء نتيجة للتغييرات في الدخل وأسعار الغذاء. ويجري العمل أيضاً على تحسين إنشاء موازنات الأغذية. ويجري تجهيز عدد كبير من مسوح النفقات الأسرية لتحسين تقدير توزيع الاستهلاك الغذائي داخل البلدان. وسيجري أيضاً تكميل مقاييس المنظمة لنقص التغذية بعدد من المؤشرات الأخرى التي تهدف إلى تحسين رصد الجوانب المتعددة لانعدام الأمن الغذائي.

وتشمل عملية تعديل منهجية المنظمة مشاورات مع خبراء من جميع أنحاء العالم. وعرضت عدة اقتراحات خلال حلقة عمل أقامتها الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة في فبراير/شباط ٢٠١١ في واشنطن العاصمة وكذلك خلال اجتماع مائدة مستديرة عقد تحت رعاية لجنة الأمن الغذائي العالمي في روما في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك ستعقد ندوة علمية دولية في يناير/كانون ٢٠١٢ في روما. وترى المنظمة أن تلك المشاورات أساسية لمواصلة تحسين منهجية قياس الجوع.